ملخص وافٍ

الضرائب الأفضل يمكن أن تدعم النمو حتى إذا كان الحيز المالي محدودا. ففي ظل مستويات الدين العام المرتفعة، وتكاليف الاقتراض الكبيرة، وضغوط الإنفاق المتصاعدة، وضعف النمو على المدى المتوسط، لا تجد كثير من الحكومات أمامها حيزا يُذكر لتقديم تخفيضات ضريبية واسعة النطاق. ويتمثل التحدي الراهن في تعزيز النشاط الاقتصادي بدون تآكل قاعدة الإيرادات. ويمكن مساعدة الحكومات على مواجهة ذلك التحدي من خلال إزالة التشوهات التي لا داعي لها في تصميم الضرائب وتنفيذها.

يكمل هذا الفصل ما ركز عليه عدد أكتوبر ٢٠٢٥ *من تقرير الراصد المالي* حين تناول تحسين كفاءة الإنفاق العام عن طريق فحص جانب الإيرادات في الميزانية. ويوضح كيف يمكن للإصلاحات ذات التأثير المحايد على الإيرادات داخل النظم الضريبية القائمة أن تخفض تكاليف الإنتاج، وتشجع الاستثمار ونمو الشركات، وتحسن حوافز العمل والابتكار، وتخفف أعباء الامتثال، دون أن تفضي إلى تفاقم عدم المساواة. وبعبارة أخرى، فإن طريقة جمع الحكومات للإيرادات لا تقل أهمية عن مقدار ما تجمعه.

وتتحقق مكاسب الكفاءة بالحد من تشوهات معينة داخل النظم الضريبية القائمة. أما ضريبة القيمة المضافة المصممة بشكل جيد فتُفرَض على الاستهلاك النهائي، وليس على الإنتاج. وعندما تتمكن الشركات من استرداد الضرائب المدفوعة على المدخلات، تنخفض تكاليف الإنتاج ويمكن تحويل الموارد نحو استخدامات أكثر إنتاجية. ومن شأن الضرائب على مؤسسات الأعمال أن تدعم الاستثمار عن طريق السماح باسترداد تكاليف الاستثمار بوتيرة أسرع مع بقاء الضرائب المفروضة على الريع الاقتصادي. ويمكن للحوافز الضريبية أن تولد مزيدا من الابتكار مقابل تكلفة معينة على المالية العامة عندما تستهدف زيادة البحث والتطوير بدلا من حجم الشركة أو الأرباح المرتبطة ارتباطا ضعيفا بالنشاط البحثي. ويمكن إعادة تصميم الضرائب والمزايا الوظيفية الإضافية لجعل الدخول في القوى العاملة وكسب الدخل مجزيا ماليا بشكل أكبر مع الحفاظ على أهداف التوزيع. ويكتسب توخي مزيد من القوة في تنفيذ النظم الضريبية أهمية بالغة لتحقيق هذه المكاسب.

والمكاسب المحتملة من زيادة الكفاءة في فرض الضرائب هي مكاسب كبيرة. ويمكن للإصلاحات الضريبية أن ترفع مستوى إجمالي الناتج المحلي بعدة نقاط مئوية على المدى الطويل عندما تعالج تشوهات متعددة. وعلى وجه التحديد، فإن الحد من تشوهات الإنتاج والاستهلاك ذات الصلة بضريبة القيمة المضافة يمكن أن يحقق مكاسب في الرفاهية على مستوى الاقتصاد ككل تصل إلى ٠,٨٪ من إجمالي الناتج المحلي في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. ومن شأن إلغاء الزيادات في تكلفة رأس المال الناجمة عن الضرائب أن يرفع إجمالي الناتج المحلي على المدى الطويل بنسبة تتراوح بين ٢,١٪ و٢,٧٪. ويمكن للإصلاحات التي تعزز حوافز العمل أن ترفع معدلات التوظيف بنحو ١,٢ نقطة مئوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية و٠,٨ نقطة مئوية في الاقتصادات المتقدمة. والإدارة الضريبية الأقوى يمكن أن تولد إيرادات أعلى، فالبلدان في المئين السابع والستين من القوة التشغيلية للإدارة الضريبية تُحَصِّل ضرائب تزيد بنحو ١,٧ نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي مما تحصله البلدان في المئين الثالث والثلاثين. وتوضح هذه النتائج مجتمعة أن تحسين تصميم الضرائب وتنفيذها يمكن أن يعزز الأداء الاقتصادي بشكل ملموس.

ولا بد من تحسين تنفيذ العمليات الضريبية. فتعزيز الإدارة الضريبية يمكن أن يؤدي إلى زيادة تحصيل الضرائب المستحقة بالفعل، وتقليل أعباء الامتثال التي تقع بشكل غير متناسب على عاتق الشركات الصغيرة والحديثة، وتقليص فجوات الإنتاجية بين الشركات. ويمكنه أيضا أن يوسع نطاق الإصلاحات الممكنة. ويمكن من خلال استرداد ضريبة القيمة المضافة على نحو موثوق إتاحة المجال للحد من الإعفاءات مع إدارة مخاطر الاحتيال. ومن شأن عملية التحقق الموثوقة أن تحسن توجيه حوافز البحث والتطوير، في حين تسمح الإدارة الفعالة بوصول الدعم أثناء العمل إلى المستفيدين المستهدفين. وحيث تكون القدرات محدودة، تُمنح الأولوية لتعزيز إدارة التسجيل وتقديم الإقرارات والدفع ورد الضريبة والامتثال كأساس لمزيد من الإصلاح.

وينبغي للبلدان أن تستهدف التشوهات التي تفرض أكبر التكاليف الاقتصادية وأن تحدد تسلسل الإصلاحات وفقا لقدرتها على التنفيذ. ويمكن تحقيق الكثير في ظل النظم القائمة عن طريق الحد من الإعفاءات من ضريبة القيمة المضافة وتحسين رد الضريبة، وتعجيل استرداد تكاليف الاستثمار، ومراعاة التدرج بين مستويات التكليف الضريبي تجنبا لتثبيط نمو الشركات، وتوجيه حوافز البحث والتطوير بشكل أكثر فعالية، وإعادة تصميم الدعم المقدم أثناء العمل. وفي كثير من اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، تتمثل أهم الأولويات التي يتعين استهدافها في ضرائب القيمة المضافة غير المستردة على مدخلات الأعمال، ومحدودية الدعم المقدم أثناء العمل، ومواطن الضعف في الوظائف الإدارية الأساسية. وفي الاقتصادات المتقدمة، حيث نظم الامتيازات الضريبية وإدارات الضرائب أكثر تطورا بشكل عام، قد ينصب التركيز بشكل أكبر على تحسين حوافز العمل واستخدام المعلومات والتكنولوجيا بمزيد من الفعالية في إدارة الضرائب. وعلى مستوى مجموعات البلدان، يجدر الاهتمام بالتشوهات الاستثمارية والحوافز غير الموجهة بدقة للمستحقين، في حين يمكن تحقيق مكاسب إضافية حيثما سمحت الظروف من خلال التحولات على نطاق أوسع نحو النظام الضريبي القائم على الريع والمطبق على منشآت الأعمال.

والاقتصاد السياسي يمكن أن يعوق الإصلاح حتى عندما تكون المبررات الاقتصادية واضحة. وغالبا ما تكون تكاليف الإصلاح فورية وتتركز بين الفئات التي تفقد المعاملة الضريبية التفضيلية، في حين أن منافع زيادة الكفاءة والنمو تكون مشتتة وتتحقق تدريجيا. وبالتالي فإن نجاح الإصلاح يقتضي تحقيق أهداف واضحة، والمصداقية في التنفيذ، والانخراط المبكر في العمل مع الأطراف المعنية المتأثرة به، والتواصل الفعال، وكذلك اتخاذ تدابير مرحلية وموجهة لتخفيف الخسائر، حيثما كان ذلك ملائما.

إن الضرائب الأفضل ليست بديلا عن اتخاذ مزيد من التدابير على جانب الإيرادات عند الحاجة، ويظل الإنصاف مطلبا أساسيا. إنما الهدف من الضرائب الأفضل هو ضمان تعبئة الإيرادات الضرورية بتكلفة اقتصادية أقل. وبمرور الوقت، فإن الاقتصاد الأكثر إنتاجية يتيح ركيزة أقوى لكل من النمو والموارد العامة.